الفعل المجرد و المزيد ومعاني الزيادة:

- الفعل المجرد والمزيد:

أ- مفهوم الفعل المجرّد وأبنيته:

هو ما كانت جميع أحرفه أصلية، أو هو ما جُرّدت أصوله من أحرف الزيادة، لا يُسقَط أيّ منها في واحد من التّصاريف إلا لعلّة تصريفية. قال ابن جني: ((اعلم أنه إنمّا يريد بقوله الأصل : الفاء والعين واللاّم والزّائد ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما، مثال ذلك قولك: ضرب، فالضاد من ضرب فاء الفعل والراء عينه والباء لامه؛ فصار مثال ضرب: (فَعلَ)، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثّاني واللاّم الأصل الثّالث فإذا ثبت ذلك، فكلّ ما زاد على الضاد والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد..)).

والفعل المجرّد في اللّغة العربية يدور في مباحثه بحسب ما ورد في كتب التّصريف باتّفاق جمهور العلماء حول أصلين هما: الأصل الثّلاثي والأصل الرّباعي لا غير، إذ لا فعل عندهم بلغ خمسة أحرف أصول دون علّة لفظية. قال ابن جنّي:" ... والأفعال الّتي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيها". وما قصر من الأفعال عن ثلاثة أحرف يكون محذوفا منه لعلّة تصريفية، ولا يكون أكثره إلاّ في الأفعال المعتلّة، وقليل منه على الشذوذ تخفيفا في بعض الأفعال الصحيحة.

أبنية الفعل الثلاثي المجرد:

يُجمع علماء الصّرف على أنّ أبواب الأفعال الثلاثية المجرّدة في اللّغة العربية، هي أسبق الأبواب وجودا، وأيسرها تطبيقا، وأكثرها ورودا واستعمالا في الكلام العربي. قال سيبويه:" وأمّا ما جاء على ثلاثة أحرف فهو أكثر الكلام في كلّ شيء...، وذلك لأنّه كأنّه هو الأول، فمن ثمّة تمكّن في الكلام...". وقال ابن جنّي: " فتمكّن الثّلاثي إنّما هو لقلّة حروفه"، والثلاثي المجرد له بحسب ماضيه ثلاثة أبواب؛ لأنّ فاءَه دائما مفتوحة، وعينَه إمَّا أنْ تكون مفتوحةً، أو مكسورةً، أو مضمومةً؛ ذلك لأنّ حرف العين يُعدُّ محور تشكيل صيغ الثلاثي المجرّد، وبه تتميّز الصيغ الصرفية فيما بينها. ولهذا جاءت أوزانه على ثلاثة هي:

1- (فَعَل) مفتوح العين: نحو: كَتَبَ- قَرَأَ- فَتَحَ. يُعَدّ هذا البناء أكثر الأفعال عددا واستعمالا لاعتداله وخفّته، وعلى أصوله وُضع الميزان الصرفي لصحة حروفه ودلالتها على العمل والحركة.

ويرى الصّرفيون أنّ لهذا البناء معانٍ كثيرةً لا تكاد تنحصر لخفّته، لم يحاولوا استقصاءها، بل نظروا إليها نظرة عامة، واستعملوه في جميع المعاني التي لا تنضبط كثرةً، ولا يأتي عليها الحصر. قال الرضي: ((اعلم أنّ باب (فَعَلَ) لخفّته لم يختص بمعنى من المعاني، بل استعمل في جميعها، لأنّ اللفظ إذا خفّ كثُر استعماله، واتّسع التصرّف فيه)).

ورغم ذلك فقد حاول بعض علماء العربية تحديد بعض دلالاته منها: الجمع، والتفريق، والإعطاء، والمنع، والامتناع، والإيذاء، والغلبة، والدفع، والتحويل، والتحوّل، والاستقرار، والسّير،والسّتر، والتّجريد، والرمي، والإصلاح، والتصويت.

2- (فَعِلَ) مكسور العين: نحو: وَثِقَ- حَبِط – طفِق. يأتي هذا البناء في المرتبة الثانية من أبنية الفعل الثّلاثي المجرّد، وهو أقلّ الأبنية استعمالا من مفتوح العين(فعَل)، لأنّه أثقل من

الفتحة، وأكثرها من مضموم العين(فعُل)، لأنّه أخفّ من الضمّة، ممّا جعله أكثر الأبنية توسّطا في الاستعمال اللّغوي العام.

يرى علماء الصّرف أنّ هذا البناء يأتي للدّلالة على النّعوت الملازمة، وذلك في الأفراح والأدواء وما شابهها نحو: فَرِحَ، وَجِعَ، حَزِنَ، بَرِىءَ. وفي الشبع والامتلاء وضدّها نحو: شَبِع، وظَمِيءَ. وعلى الأوان والحلية والعيوب نحو: سَوِدَ، حَوِرَ وغيرها كثير.

3- (فَعُلَ) مضموم العين: نحو: كَرُمَ – كَثُرَ- بَصُرَ. يُعدّ هذا البناء أقلّ الأفعال عددا وأقلّها استعمالا لم ترد عليه أمثلة كثيرة من كلام العرب، وإنّما يعود ذلك إلى ثقل الضمّة والعرب يهربون ممّا يستثقلونه، زيادة على ذلك فإنّ هذا البناء " ليس فعلا بأتمّ معنى الكلمة، وإنمّا يدلّ على الاتّصاف بصفة. لذلك فهو قليل العدد نسبيا، قليل التّصريف".

ذكر علماء الصّرف أنّ هذا البناء يُجاء به للدّلالة على الطّبائع والسّجايا وما أشبهها من الصّفات الخِلْقية الملازمة أو التي لها مكث، سواء أكانت هذه الصفات تدل على حسن أم قبح. نحو: حَسُنَ، قَبُحَ، نَبُه، شَرُفَ، لَؤُمَ، صَغُرَ، كَبُرَ. وقد يحوّل بعض الأفعال الثلاثية إلى هذا البناء للدلالة على أنّ الفعل صار كالصفة الملازمة للفاعل أو كالغريزة له دون إرادة معنى الحدث.

وأما بحسب ماضيه مع مضارعه فله ستة أبنية مرجعها في أكثر أحوالها عند أكثر اللّغويين السماع لا القياس. ويمكن تلخيص هذه الأبنية كالآتي:

<u>الباب الأول: (فَعَل يَفْعُل):</u>

غالبا ما يأتي هذا البناء من الفعل الصحيح بجميع أنواعه. نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ، ونَبَتَ يَنْبُتُ. ومن

الصحيح المضعّف شريطة أن يكون متعدّيا نحو:رَدَّ يَرُدُّ، وأَكَلَ يَأْكُلُ. قال ابن عصفور:" وإن كان مضعّفا

فلا يخلو أن يكون متعدّيا وغير متعدّ ....وإن كان متعدّيا فإنّ مضارعه أبدا يجيء على (يَفْعُلُ) بضمّ العين نحو: ردَّهُ يَرُدُّهُ وشَدّهُ يَشُدُّهُ". كما يجيء قليلا من المعتلّ أيضا لكن ليس بجميع أنواعه بل يقتصر على الواوي من الأجوف والناقص فقط. فالأجوف نحو: قَالَ يَقُولُ، وأصله:(قَوَلَ يَقْوُل). والناقص نحو: غَزَا يَغْزُو، وأصله: (غَزَوَ يَغْزُو). قال ابن عصفور: ((فإن كان معتلّ اللاّم أو العين بالواو كان المضارع أبدا على (يَفْعُلُ) بضم العين، نحو: غَزَا يَغْزُو، وقَالَ يَقُولُ)) ويأتي هذا البناء لازما ومتعديا، والمتعدي أكثر.

<u>الباب الثاني:(فَعَل يَفْعِل):</u>

يأتي هذا البناء من الصحيح نحو: (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، (رَجَعَ يَرْجِعُ). ومن الصحيح المضعّف شريطة أن يكون لازما، نحو: (فَرَّ يَفِرُّ). يرى ابن عصفور أنّ فعل هذا الباب إنْ كان مضعّفا فلا يخلو أن يكون متعدّيا وغير متعدّ. فإن كان غير متعدّ فإنّ مضارعه أبدا يجيء (يَفْعِلُ) بكسر العين، نحو: (شَذَّ الشَّيْءُ يَشُذُّ). كما يرى أنّه يجيء من المعتلّ المثال الواوي أبدا نحو: (وَجَدَ ووَرَثَ). فإن كان كذلك فمضارعه أبدا يكون على(يَفْعِلُ) بكسر العين نحو: (وَعَدَ يَعِدُ) و(وَزَنَ يَزِنُ). وتحذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة. ويكون من الأجوف أبدا إذا كانت عينه ياءً نحو: (بَاعَ يَبِيعُ). و من الناقص أبدا إذا كانت لامه ياءً. نحو: (رَمَى يَرْمِي)، و(وَقَى يَقِي)، و(طَوَى يَطْوِي). وعلى هذا فإنّ المضارع منه أبدا يكون على (يَفْعِلُ) بكسر العين نحو: يَرْمِي، يَبِيعُ.

تنبيه:

بعد استقراء العلماء لكلام العرب فيما يخص البناءين السابقين:(فَعَلَ يَفْعِل وفَعَلَ يَفْعُل) رأوا أنّه يجوز على الاستخفاف أو كثرة وروده على الحركة المعينة أو فكّ الالتباس اختيار البناء المناسب. قال الرضي: ((قياس مضارع فَعَل مفتوح عينه إمَّا الضم أو الكسر، وتعدّى بعض النحاة - وهو أبو زيد - هذا وقال كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الأخر، إلا أنَّه ربَّما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتَّى يطَّرح الآخر ويقبح استعماله، فإن عرف الاستعمال فذاك وإلا استعملا معا وليس على المستعمل شيء. وقال بعضهم بل القياس الكسر لأنَّه أكثر وأيضا هو أخف من الضم)). وقال السيوطي: ((كلّ ما كان ماضيه على فعَلت بفتح العين، ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللّين ولا الحلق فإنّه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها؛ كضَرَب يضرِب وشَكَر يشكُر، وليس أحدهما أولى به من الآخر، ولا فيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف، فممّا جاء واستعمل فيه الوجهان قولهم: نفَرَ ينفِر وينفُر، وشتَم يشتِم ويشتُم؛ فهذا يدلّ على جواز الوجهين فيهما)). أمّا ابن جنّي فيرى أنّ الاختيار يكون بمقياس التّعدية واللّزوم فالضمّة للأفعال المتعدّية والكسرة لغير المتعدّية.

الباب الثالث: (فَعَل يَفْعَل):

توصّل علماء الصّرف إلى أنّ هذا الباب يأتي من الصحيح والمعتل، كما يأتي من اللاّزم والمتعدّي، و يكون مشروطا بكون عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق الستة وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء، نحو: (سَأَل يسْأَل، فتَح يفتَح، وهَب يهَب، سطَع يسطَع، سعَى يسعَى). قال سيبويه:"وإنّما فتحوا هذه الحروف لأنّها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف فجعلوا حركتها من الحرف الّذي هو في حيّزها وهو الألف و‘نّما الحركات من الألف والياء والواو". وقد علّل القدماء والمحدثون هذا القيد بعلّة صوتية سببها الانسجام بين الفتحة وحروف الحلق، ذلك أنّ الفتحة من الألف والألف تنشأ من الحلق فحركوا العين التي هي أقرب الحركات إلى حروف الحلق. قال البكوش: " ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق: فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة الّتي تتّصف بالانفتاح هي الفتحة، ومن هذه الصّفة أخذت اسمها". وإذا كانت هناك أبنية خالفت هذا القيد والشرط عُدّة شاذة. وقد أحصى ابن خالويه هذه الأبنية الّتي خالفت هذه القاعدة في قوله: " ليس في كلام العرب فَعَل يَفْعَل مما ليس فيه حرفُ الحلْق عينا ولا لاما إلاّ عشرةُ أحرف: أَبَى يَأْبَى، وقلَى يقْلَى، وجبَى يجبَى: جمع الماء في الحوض، وسلَى يسلَى، وخظَا يَخْظَى؛ إذا سمِن، من قولهم: لحمه خَظًا بَظًا كَظًا، وغَضَضْتَ تَغَضُّ، وبَضَضْتَ تَبَضُّ، وقَنَطَ يَقْنَطُ، وغَسَى اللّيل يَغْسَى؛ إذا أظْلَم، ورَكَنَ يَرْكَنُ". فهذه أفعال لم تأتِ عينها ولا لامها حرفا من حروف الحلق غير أنّ عين مضارعها جاءت مفتوحة، أضف إلى ذلك هناك بعض الأفعال جاءت عينها أو لامها حرفا من حروف الحلق ولم ترد عين مصارعها مفتوحة منها: قَعدَ يقْعُد وصَرَخَ يصْرُخُ ورَضَعَ يرْضِعُ غير أنّها قليلة إذا قيست بما سبقها من الأفعال الّتي تقيّدت بالشرط السابق.

الباب الرابع: فعِل يفعَل:

يأتي هذا البناء من الأفعال الصحيحة و كثيرا من المعتلة. فالصحيحة نحو: فرِحَ يفْرَحُ وحَزِنَ يحْزَنُ ومَلَّ يمَلُّ (أصلها: مَلِلَ يمْلَلُ). وأمّا المعتلّة نحو: وَجِل يوجَل ورضِي يرضَى وخافَ يخَافُ (أصلها: خَوِف يخْوَف)، يَبِس ييْبَسُ، وعَوِر يعْوَرُ. والملاحظ أنّ هذا البناء لا

يكون إلاّ في الأفعال اللاّزمة الدّالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخُلُوّ، والألوان والعيوب، والخِلق الّتي تُذكر لتحلية الإنسان في الغزل.

الباب الخامس: فعِل يفعِل:

يكون هذا البناء كثيرا في المعتل قليلا في الصحيح، ويأتي من اللاّزم والمتعدّي. وقد أحصى علماء الصرف الأفعال الّتي تكون مكسورة العين في الماضي والمضارع وجعلوها ثلاثة عشر هي: وَثِق به، ووَجِد عليه، أي: حزِن، ووَرِث المالَ، أي: اكتنز، ووَعِق عليه، أي: عجِل، ووَفِقَ أمرَه، أي: صادفه موافقا، ووَقِه له، أي: سمع، ووَكِم، أي: اغتمّ، ووَلِي الأمرَ، ووَمِق، أي: أحبّ. كما ورد أحد عشر فعلا مكسورة العين في الماضي ويجوز الكسر والفتح في المضارع هي: بئس، حسِب، وبِق،أي: هلك، وحِمت المرأة الحبلى، وحِر، ووغِر، أي: اغتاظ فيهما، ولِغ، ولِه، وهِل، أي: اضطرب فيهما، يَئِس، يبِسَ.

الباب السادس: فعُل يفعُل:

لا تكون أفعال هذا الباب إلاّ لازمة ولا تدلّ إلاّ على الأوصاف الخِلْقية الثّابتة، ولمّا كان كذلك أُخْتيرت

له حركة الصمّة لتناسبها بين الألفاظ والمعاني. قال السّيوطي: ((...لأنّ هذا الباب موضوع للصّفات اللاّزمة، فاختير للماضي، والمضارع فيه حركة لا تحصُل إلاّ بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى رعاية للتّناسب بين الألفاظ ومعانيها)).

ومن الأفعال الخاصّة به منها ما هي صحيحة ومنها ما هي معتلّة. أمّا الصّحيحة فنحو: شَرُفَ يَشْرُفُ، وحَسُنَ يَحْسُنُ، صَغُرَ يَصْغُرُ، وغيرها مما يدل على الصفات الثّابتة. وأمّا المعتلّة فلم يرد من هذا الباب يائيّ العين إلاّ لفظة هَيُؤَ: صار ذا هيئة. ولا يائي اللام وهو متصرّف إلاّ نَهُوَ، من النّهية بمعنى العقل. كما لم يرد منها فعل مضاعف إلاّ قليلا، نحو: كشَرُرت مثلث الرّاء، ولَبُبْت، بضم العين وكسرها، والمضارع تَلَبُّ بفتح العين لا غير.

الفعل الرّباعي المجرّد وأبنيته:

ذكر الصّرفيون للفعل الرّباعي المجرّد بناءً واحدا هو:(فَعْلَلَ). ويكون متعدّيا نحو: دَحْرَجَ الحجر وسَرْهَفَ الصبيّ، أي:(أحسنْت غذاءه)، وغير متعدّ نحو: دَرْبَخَ، أي:(طأطأ رأسه) وبَرْهَم، أي: (أدام النّظر). كما يوجد على هذا الوزن أفعال نحتتها العرب من مركبات مثل: (بَسْمَل) من بسم الله الرحمن الرّحيم، و(حمْدَل) من الحمد لله، و(حَوْقَل) من لا حول ولا قوة إلاّ بالله، وغيرها.

ب- مفهوم الفعل المزيد:

هو ما زيد على أحرفه الأصول حرف أو حرفان أو ثلاثة أحرف، وذلك أقصى ما يصل إليه الفعل الثّلاثي من زيادة. ويمكن التوصل إلى معرفة هذه الزيادات عن طريق التّصاريف المختلفة لأنّها تسقط في بعضها وتبقى في البعض الآخر على خلاف الحروف الأصول فإنّها تبقى دائما ولا تسقط إلاّ لعلّة تصريفيّة.

معنى الزيادة وأنواعها:

تتأثر الأبنية الصرفية بالزيادات فكلّما زيد حرفٌ أو أكثر في بنية الكلمة الأصلي إلاّ وصاحبها تغيير في

المعنى، وقد يكون هذا المعنى الجديد عاما تجتمع فيه جميع صور الجذر ومشتقاته، وقد يكون معنى

خاصا بالبنية نفسها تستمدّه من السياق الذي قيلت فيه. فالفعل: (وَقَى) مثلا على وزن: (فَعَلَ) له معنى: صان وحفظ. فإذا زيد عن أصوله حرفان:(الألف والتاء):(اتَّقَى) على وزن: (افْتَعَل) في مثل قولك: (اتَّقَى المؤمنُ اللهَ حقَّ تُقاتِه)، أصبح يحمل معنى: تجنّب عن فعل شيء نهاه الله عنه خوفا منه. أضف إلى ذلك هناك معانٍ تستفاد منها أبنية الصّيغ الجديدة حسب أحرف الزّيادة والّتي سنتعرّض إليها فيما سيأتي.

تنبيه:

يجب أن ننتبه إلى بعض اللّواصق واللّواحق التي تدخل على الأفعال كأحرف المضارعة والعلامات التي تدلّ على التّثنية أو الجمع أو التأنيث (أكتبُ- يرمون- يجلسان- قرأتْ) وما شابهها لا تُعدّ من الحروف الزائدة و بها لا يكون الفعل زائدا، وإنّما هي أحرف مبيّنة للنوع والعدد لا غير.

أنواع الزيادة:

ذكر الصرفيّون أنواعا للزّيادة تُنْعتُ بحسب الحاجة، كما في زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ونحو ذلك، أو للتوسّع في الكلام كالإلحاق والمدّ وغيرها. وفد حدّد بعض علماء اللّغة هذه الزيادات في أربعة أنواع هي:

- **الزيادة للإلحاق:** والغرض منها إلحاق الأصل القليل البنية بأصل أكثر منه ليصلح في مكانه، ويجري مجراه في جميع تصاريفه. ويكون في الأفعال بإلحاق الأصل الثلاثي بالرّباعي بتكرير لامه وهو المطّرد لأنّ من كلام العرب، وبغيره شاذ. فتقول في : جَلَبَ على (فَعَلَ) جَلْبَبَ على (فَعْلَلَ)، ومثله: مَهْدَد (علم)، وقَرْدَد (الأرض المستوية الغليظة المرتفعة).

– **الزيادة للمدّ:** ويقصد بها إطالة الحركة القصيرة حتّى تصير طويلة، ويكون في الأسماء نحو: (عجوز، عمود) بإطالة الضمّة حتى صارت واوا، ونحو: (كتاب، سراج) بإطالة الفتحة حتى صارت ألفا، ونحو: (قضيب، جريب) بإطالة الكسرة حتى صارت ياءً.

– **الزيادة من أصل الوضع:** هناك بعض الكلمات لم يتكلّم بها العرب إلاّ بزائد؛ لأنّه وضع على المعنى الّذي أرادوا بهذه الهيئة، نحو: (افْتَقَر) فهذا الفعل لم يُنطق به إلاّ بالزيادة على (افْتَعَل) فالزيادة هنا لازمة له،
لأنّ المجرّد منه هو (فقُر) على (فَعُل).

- **الزيادة للمعنى:** وهي من أهم أنواع الزيادات لأنّها تُثري معاني الألفاظ العربية وتنوّع دلالاتها. وهذا النّوع الأخير هو الّذي سنبسط فيه القول لارتباطه بمقصد الزيادات، وهي إفادة معنىً جديدا للكلمة المزيدة لم يكن فيها قبل الزيادة.